

التباين المكاني للنوع الاجتماعي في العراق في ضوء

مؤشرات الاهداف الانمائية للالفية

م.د. وسن كريم عبد الرضا

كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

الملخص:

يشير مفهوم النوع الاجتماعي الى رأس المال الاجتماعي لمجتمع كل دولة والمقصود به الادوار والحقوق والمسؤوليات الخاصة بالنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم ويشمل كذلك الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم وعموماً تعد قضايا النوع الاجتماعي من القضايا بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة حيث عدا تحقيق المساواة بين الجنسين واتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمشاركة والتفاعل في كل المجالات وخاصة في مجالات التعليم والعمل من الاهداف الرئيسة للتنمية البشرية التي تبنتها العديد من بلدان العالم ومنها العراق.

أن مفاهيم النوع الاجتماعي كانت ولا تزال من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل والتي حظيت بأهتمام واسع في الوطن العربي ومنها العراق وتعزز هذا الاهتمام بالنوع الاجتماعي منذ عام ١٩٩٢ عندما استخدم البرنامج الانمائي للأمم المتحدة مفهوم الجندر كمنهج وهدف للسياسات الدولية والوطنية في تعزيز التنمية البشرية.

مشكلة البحث :

تم صياغة مشكلة البحث وفقاً للتسائل الآتية :

١- هل هناك تباين بين الادوار التي يلعبها كل من الرجل او المرأة في العراق في عملية التنمية البشرية المستدامة؟

٢- هل توجد مساوات بين الجنسين في العراق والفرص المتكافئة للمشاركة في مجالات التعليم والعمل لتحقيق التنمية الشاملة ؟

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً أقتضى اعتماد بيانات المسوحات والتقارير المعدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبعض المنظمات الدولية كالبانك الدولي ومنظمة الاسكوا.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى أبرز الفروق بين المرأة والرجل اللذان يمثلان رأس المال الاجتماعي في العراق وفقاً للمؤشرات الانمائية لتعكس الاختلافات في أداء أدوارهم والفرص المتاحة لكليهما لتحقيق التنمية المستدامة.

فرضية الدراسة:

جاءت الدراسة على افتراض هناك تباين وفروقات كبيرة في الادوار والفرص المتاحة للرجل على حساب المرأة في العراق، أي هناك عدم توازن في النوع الاجتماعي بين محافظات القطر.

أولاً: مفهوم النوع الاجتماعي:

النوع الاجتماعي هو تصور للادوار والعلاقات الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (المرأة والرجل) والنابعة من الثقافة والدين والتقاليد والمعايير الاجتماعية والحاجات الاقتصادية ويفسر الفرق بين الرجل والمرأة من حيث الأحوال، والظروف والاستفادة من الموارد والتحكم بها والاحتياجات الانمائية^(١).

وبمعنى آخر يشير مفهوم النوع الاجتماعي الى العلاقات الاجتماعية بين الجنسين فالرجال والنساء يتبادلون الادوار في النشاط الاجتماعي وبمستويات ونسب مختلفة بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشون فيه، ويستفيدون من التنمية بنسب متفاوتة، ويعيشون تجارب الفقر بأشكال مختلفة نتيجة لادوارهم المختلفة والقيود الاجتماعية والاقتصادية المفروضة وبالتالي فإن المساواة بين الرجال والنساء شرطاً أساسياً لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية وتعزيز فعاليتها لتحقيق الانصاف والمساواة. كما يعني الادوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن، وتختلف من ثقافة الى أخرى بمعنى آخر يشير النوع الاجتماعي الى الادوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل^(٢).

ثانياً: أهداف النوع الاجتماعي:

يهدف النوع الاجتماعي الى التقليل من انعدام المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التخطيط واتخاذ القرارات حول مختلف المشاريع والبرامج والسياسات وعليه فإن النوع الاجتماعي يتخطى الجهود الرامية لمساعدة النساء لتحقيق المساواة في الفرص مع التركيز على دور النساء والرجال معاً. أي أن النوع يمثل هدف السياسات ومنهجاً لتحقيق المساواة بين الجنسين وقضايا النوع الاجتماعي هي للنساء والرجال وليست لحقوق النساء فقط. وتستخدم مؤشرات النوع الاجتماعي لعدد من الاهداف هي^(٣):

- ١- تخطيط البرامج والسياسات الرامية الى تحسين أوضاع المرأة ومراقبتها وتقويمها.
 - ٢- قياس الفجوة بين الرجال والنساء.
 - ٣- الحكم على مدى التقدم المحرز في بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين.
 - ٤- توفير متطلبات تحليل النوع الاجتماعي في البيانات.
 - ٥- قياس الادوار المختلفة والمسؤوليات ووصول مختلف أفراد المجتمع الى الموارد.
 - ٦- مناصرة تحقيق العدالة في قضايا النوع الاجتماعي، وترويج الى هذا الهدف والتخطيط للسياسية المتوازنة.
 - ٧- عرض التأثيرات في علاقات القوة بين المرأة والرجل.
- ثالثاً: أسباب بقاء فجوة النوع الاجتماعي:

تعدد وتتداخل أسباب استمرار الفجوة في النوع الاجتماعي ومع التأكيد على أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية وخاصة ثقافة السلطة الأبوية والعامل الاقتصادي وخاصة مشكلة الفقر فإنه يمكن تلخيص أهم الاسباب في الآتي^(٤):

- ١- أن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية والممارسات الموروثة والسائدة والتي تظهر المرأة على أنها مخلوق أقل من قدرة الرجل لها دور كبير في استمرار فجوة النوع الاجتماعي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- تشمل ادوار الرجل على مهن ونشاطات اغلبيتها تتصل بالاعمال الاقتصادية والمهنية والتعليمية والعلمية والسياسية والامنية بينما المرأة تنحصر في ادوار تقليدية في المجال الاسري والاجتماعي.

٣- عدم التطابق بين حقوق المرأة التي كلفتها الشريعة مصدر التقنين وبين الوضع الاجتماعي للمرأة. وبالتالي فإن العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية والثقافية تبقى ترمي بضلالها وتشكل هي الاخرى معوقات تحول دون الوصول المنصف والعدل للمرأة في مجال الحقوق والواجبات.

٤- ان أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة بالتنمية من وجهة نظر الرجال هي المعوقات المتعلقة بالعادات والتقاليد ونقص الفرص التعليمية وانشغال المرأة بدورين في أن واحد أي العمل داخل المنزل والعمل خارج المنزل، ونقص فرص التدريب، اما ترتيب المعوقات من وجهة نظر النساء نقص الخبرة لدى النساء، ونقص التدريب وانشغال المرأة بالبيت والعمل ونقص فرص التعليم.

رابعاً: تحليل التباين المكاني لنوع الاجتماعي في العراق في ضوء الاهداف الانمائية للالفية: يمثل تحليل النوع الاجتماعي بعداً جوهرياً في تحليل السياسات العامة، فهو بصدد الطريقة التي تؤثر بها السياسة العامة على كل من النساء والرجال ويبين كذلك بأن تطبيق سياسة معينة وتنفيذها لا يخلوان من التمييز على اساس النوع الاجتماعي، لذا يتسلح هذا التحليل بالادوات المختلفة للتحليل المناسب ليعكس صورة حقيقية عن وضع المرأة والرجل على حدّ سواء. فالتحليل الذي يستند على منظور النوع الاجتماعي يسعى الى الكشف عن العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع، وعن مشاكل التنمية، فهو يساهم في أبرز اختلاف هذه العلاقات ويسهل بذلك في ايجاد حلول للمشاكل التي تعيق التنمية^(٥).

٤-١ التركيب السكاني في العراق:

تقترب نسبة الزيادة السكانية بين عامي (١٩٩٧-٢٠١٣) من (٤٧.٣%)، كما يلاحظ من جدول (١)، أي أن عدد السكان في العراق يتزايد بوتيرة متصاعدة وربما يحتاج الى أقل

من عشرين سنة لكي يضاعف عدد سكانه. كما أن نسبة زيادة الاناث هي نفس النسبة التي تزايد بها السكان خلال ثلاثة عشر عام مضت، وهو بطبيعة الحال يستدعي وضع الخطط المطلوبة لتلبية احتياجات السكان من الاناث والذكور المتزايدة مع زيادة عددهم.

ويلاحظ من جدول (١) ان التركيب السكاني في عام ١٩٩٧ كان يتجه بنسبة (٥٠.٢%) لصالح النساء وهي نسبة كانت تفوق نسبة الرجال في حين عادت النسبة لصالح الرجال (٥٠.٣%) عام ٢٠١٣، وذلك يعود الى تحسن الاوضاع الامنية في العراق وعودة الكثير من المهاجرين الذين تركوا البلد بعد احداث العنف التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٧ لذا ارتفعت نسبة الرجال مقارنة بالنساء.

جدول (١)

السكان (بالألف) ومعدل النمو السنوي لاجمالي السكان من عام ١٩٩٧-٢٠١٣^(١)

السنة	امرأة	رجل	نسبة النساء	نسبة الرجال	مجموع	معدل النمو
١٩٩٧	١١٠٥٩	١٠٩٨٧	٥٠.٢	٤٩.٨	٢٢٠٤٦	٣.٠٥
٢٠٠٧	١٤٧٣٩	١٤٩٤٣	٤٩.٧	٥٠.٣	٢٩٦٨٢	٣.٠١
٢٠١٣	١٦٥٧٢	١٦٧٥٨	٤٩.٧	٥٠.٣	٣٣٣٣٠	٣.١

٤-٢ اتجاهات فرص التعليم للنوع الاجتماعي:

١- الأمية:

تشير نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) لسنة ٢٠١١ الى أن معدلات الأمية بين السكان البالغين (١٢-١٩) سنة تتجه نحو الانخفاض. حيث بلغت (١٥.٩%) للنساء في حين بلغت نسبة الأمية للرجال لنفس الفئة (٨.٩%). انظر جدول (٢). في حين بلغت أمية النساء (١٩.٥%) وأمياً الرجال (١٠.٤%) عام ٢٠٠٥.

ولكن المشكلة الحقيقية لا تكمن في نسبة الامية فحسب بل في الاتجاه المتصاعد للاعداد المطلقة للأميين إذا ارتفعت خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٣)، وشكلت نسبة (٦٦.٦%) للنساء

ضمن الفئة العمرية (٥٠) سنة فأكثر، بينما انخفضت النسبة الى (٣١%) للرجال لتلك الفئة العمرية وبالتالي تكون الفجوة بين الجنسين كبيرة ويعود ذلك الى نظرة المجتمع الى تعليم الفتاة من جهة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والامنية والسياسية التي شهدتها العراق من جهة اخرى^(٧).

اما على مستوى المحافظات فإن أعلى نسبة للأمية تصل الى (٣٢.٩%) في محافظة المثنى، وتقل في بقية المحافظات حتى تصل الى أدنى مستوى في محافظة بغداد (١١.٩%) انظر جدول (٣).

جدول (٢) توزيع الافراد حسب التحصيل العلمي والفئة العمرية في العراق لسنة ٢٠١١ -

٢٠١٣

الفئة العمرية	أمي		يقرأ ويكتب		ابتدائي		متوسطة		اعدادية		دبلوم/معهد		بكلوريوس فأعلى	
	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة
١٢ - ١٩	٨.٩	١٥.٩	٢٤.٥	٢٤.٨	٤٤.٣	٣٨.٥	١٦.٨	١٩	٣.٩	٣.١	٠.١	٠.١	٠	٠
٢٠ - ٢٩	١١.٧	٢١.٢	١٨	١٨	٣١.١	٢٧.٥	١١.١	١٤.٤	١١	١٤	٥.٦	٥	٦.٨	٥.٧
٣٠ - ٣٩	١٠.٢	٢٠.٩	١٨	١٥.٥	٣٣.٧	٣٢.٨	١٠.١	١٢.٩	٥	٨.٦	٦.٦	٩.٣	٦.٥	٩.٨
٤٠ - ٤٩	٨.٨	٣١.٧	١٤.٣	١١.١	٢٤.٢	٢٨.٣	٩.٣	١٤.٤	٧.٣	١٣	٧.٧	١١.٤	٥.٥	١٣
٥٠ +	٣١.٠	٦٦.٦	٩	١٢.٩	٢٣.٣	١١.٧	٣.٩	١٠	٢.٢	٦.٢	٣.٤	٦.٦	٣.٢	٩.٦
المجموع	٢٨.٢	١٣.٠	١٧.٩	١٧.٧	٣٣.٧	٢٨.٥	١١	١٤.٨	٦	٨.٦	٤.١	٥.٧	٤.٢	٦.٤

جدول (٣)

توزيع الافراد بعمر (١٢) سنة فأكثر حسب التحصيل العلمي والمحافظة في العراق لعامي

٢٠١١-٢٠١٣

المحافظة	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسطة	اعدادية	دبلوم/معهد	بكالوريوس فأعلى
دهوك	٣٠.٧	١٧.١	٢٤.٩	١٢	٦.٧	٤.٤	٣.٧
نينوى	٢٤.٥	٢٠.٣	٣٠.٦	٩.٨	٦.٢	٣	٥.٥
السليمانية	٢٣.٤	٢٠.١	٢٧.٥	١٤	٧.٨	٤.٣	٢.٥
كركوك	١٨.٥	١٦.٩	٣٩.٣	١٠	٦.٤	٥.١	٣.٤
أربيل	٢٦.٧	١٤.٤	٢٥.٦	١٦	٧	٥	٤.٩
ديالى	١٥.٨	١٦.٤	٤٧.٤	١٢	٧.٧	٥.٨	٥
الانبار	١٨	٢٦	٢٩.٧	١١	٦.٣	٤.٣	٥.١
بغداد	١١.٩	١٣.٣	٣٢.٧	١٨	١٠.٣	٥.٦	٨.٥
بابل	١٧.١	١٨.٨	٣٧.٤	١١	٧	٤.٧	٤.٢
كربلاء	٢٠.٦	٢٠.٧	٣٣	١١	٥.٥	٤.٧	٤.٤
واسط	٢٤.٢	٢٠	٢٨.٦	٩.٢	٦.٢	٦.٦	٦.٢
صلاح الدين	٢٣.٢	١٧.٢	٣٦.٣	٩.٦	٥.٥	٤.٥	٣.٧
النجف	٢٣.٦	٢٠	٢٩.٣	١١	٦.٨	٥	٤.٧
القادسية	٢٨.٥	١٨.٩	٢٦	١٠	٦	٤.٩	٥.٥
المتن	٣٢.٩	٢٨.١	٢١.٥	٨.١	٣.٤	٣.٤	٢.٦
ذي قار	٢٨.٦	١٦.٨	٢٨.٦	١٢	٥.١	٥.٢	٣.٧
ميسان	٣٠.٨	٢١	٢٦.٤	٨.١	٥.٥	٥.١	٣.١
البصرة	١٨.١	١٧.٦	٣١.٨	١٥	٧	٥.٣	٥.٤
المجموع	٢٠.٦	١٧.٨	٣١.١	١٣	٧.٣	٤.٩	٥.٣

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، نتائج مع شبكة معرفة العراق (IKN)

لعام ٢٠١١-٢٠١٣ جدول (١٧).

٢- التعليم الابتدائي والثانوي:

يحدد النظام التعليمي في العراق السكان في سن التعليم الاساسي بأنهم السكان في فئة العمر (٦-١٨) سنة ويتكون التعليم الأساسي من اثنتا عشر سنة دراسية ويلاحظ من جدول (٢) أن معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي ارتفعت في الاعوام (٢٠١١-٢٠١٣) بالمقارنة عما كانت عليه في أواخر التسعينات، وحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (٤-MICS)، فقد بلغت نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي للبنين للفئة العمرية (١٢-١٩) سنة (٤٤.٣%) بينما كانت نسبة الاناث لنفس الفئة (٣٨.٥%) وتنخفض هذه النسبة للفئات العمرية الأكبر حتى تصل الى أدنى نسبة (١١.٧%) للأنث في الفئة العمرية (٥٠+) سنة فأكثر، اما الرجال فكانت نسبتهم (٢٣.٣%).

أما اتجاهات التعليم الثانوي فأن معدلات الالتحاق الصافية لم تتحسن كثيراً وبالأخص عند الاناث في الريف وحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (٤-MICS)، لسنة ٢٠١١ بلغت (٢٥.١%) للأنث مقابل (٥٣.٩%) الحضر و(٤٢.٩%) لمجموع العراق، وبلغت نسبة البنين (٤٤.٥%) بالريف مقابل (٥٧%) في الحضر و(٥٢.٢%) لمجموع العراق.

أما على مستوى المحافظات فأن أعلى نسبة للابتدائية تصل الى (٣٩.٣%) في محافظة كركوك وتتباين في باقي المحافظات حتى تصل أدنى مستوى في محافظة المثنى (٢١.٥%)، انظر جدول (٣).

٣- التعليم الجامعي:

شهد الالتحاق بالتعليم الجامعي فأكثر بعد عام ٢٠٠٣ تزايد وتيرة معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي بعد أن اتسع نطاق الجامعات الاهلية والتعليم المسائي في العراق فقد لوحظ ارتفاع معدل الالتحاق في التعليم الجامعي، إذ بلغ عند الاناث (١٣.٧%) وبين الذكور (١٦.٧%) في سنة (٢٠١١-٢٠١٣) كما بينت نتائج مسح (١-WISH)، وبأن نسبة النساء بعمر (١٥-٥٤) سنة ممن لديهن شهادة جامعية فأكثر تبلغ (٧.٦%) بينما الرجال لنفس الفئة

العمرية (١٠.٥%)^(٨).

كما يلاحظ من الجدول (٣) أن أعلى نسبة على مستوى محافظات العراق للألتحاق بالتعليم الجامعي جاءت لمحافظة بغداد (٨.٥%)، وتقل في بقية محافظات القطر حتى تصل الى أدنى نسبة التحاق في محافظة السليمانية (٢.٥%).

٤ - تكافؤ الجنسين في التعليم:

من أهم التباينات بين الجنسين ما نجده في مستويات الأمية بين الأفراد. فبينما يبلغ معدل الأمية (٢١.٦%) بين السكان من عمر عشر سنوات فأكثر يرتفع الى (٢٦.٤%) بين الإناث وينخفض الى (١١.٦%) بين الذكور ويرتفع معدل الأمية عن المستوى الوطني في عشر محافظات ويصل أقصاه في دهوك وميسان حوالي (٣١%) والمثنى حوالي (٣٠%). سجلت نسبة التحاق البنات الى البنين في مراحل التعليم الابتدائي (٩٤.٢%) للعام الدراسي (٢٠١١-٢٠١٢) وفي مراحل التعليم الثانوي كانت (٧٦.٩%) للعام الدراسي (٢٠١١-٢٠١٢) بينما كانت (٧٩.٥%) في مراحل التعليم الابتدائي لعام ١٩٩٠ والتعليم الثانوي (٦٤.١%) في سنة ١٩٩٠ أيضاً. وفي مراحل التعليم الجامعي (٨٦.٦%) في حين كانت (٥٠.٩%)^(٩).

وفقاً لتقارير مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، مما يدل على امكانية ازالة التفاوت بين الجنسين واكتساب الجميع لحقوقهم في التعليم دون تمييز وتساوي فرص الحصول على المعرفة والعمل بين الناس.

٤-٣ اتجاهات فرص العمل للنوع الاجتماعي:

تمثل المشاركة الاجتماعية للجنسين أحد الابعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل تمكين المرأة أو دليل النوع الاجتماعي الذي يقيس عدم المساواة المرتبط بنوع الجنس يمكن تحليل نسب النوع الاجتماعي في المشاركة الاقتصادية باستخدام العمالة والناشطون اقتصادياً وفقاً لبعض خصائص بنية الاستخدام وخاصة العمل المأجور والعمل المستقل.

١ - العمالة:

ان الوصول الى فرص العمل من قبل أفراد المجتمع ومدى مساهمة كل من المرأة والرجل في النشاط الاقتصادي في الوقت الراهن تعكسها المساهمة في قوة العمل ولقد أظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة أن معدل النشاط الاقتصادي في العراق ارتفع من (٤٤,١%) عام ٢٠٠٣ الى (٤٩,٥%) عام ٢٠٠٥ وما لبث أن انخفض الى (٤٦,٨%) عام ٢٠٠٨ وحسب بيانات مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام (٢٠١١-٢٠١٣) انخفضت الى (٤٢%) وهي التي أثرت على تذبذب مشاركة الرجل والمرأة في سوق العمل في الريف والحضر خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) كما انخفضت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من (١٤,٢%) عام ٢٠٠٣ الى (١٣%) عام ٢٠١١.

تباينت مشاركة المرأة في قوة العمل في الريف العراقي في المدة الماضية غير أنها استقرت في عام ٢٠١٣ حتى بلغت (١٤%) ومن الملاحظ أن المعدل قليل إذ ما قارن بمعدل الرجال الذي بلغ (٧٥%)، ومن ناحية أخرى فإن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الريف أعلى من مشاركة المرأة في الحضر فحسب بيانات ٢٠١١ بلغ معدل مشاركة النساء في الريف (١٤%) في حين بلغ في الحضر (١٣%)^(١٠).

٢- الناشطون اقتصادياً:

تشير بيانات جدول (٤) الى أن توزيع الافراد العاملين بعمر (١٥) سنة فأكثر يتوزعون على الأنشطة الاقتصادية بنسب متفاوتة بين ذكور وأثا إذ أن معدلات العاملين في الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك ترتفع نسبة مشاركة الأناث الى (٣٠%) عن الذكور والتي تبلغ نسبة مشاركتهم (١٠%)، أما على مستوى قطاع التعدين والمقالع والصناعات التحويلية فنجد أن معدلات الذكور اعلى من معدلات الأناث في هذا القطاع، إذ تصل معدلات الرجال الى (٦%) مقابل (٣%) للأناث والمتبع للبيانات يلاحظ بشكل عام ارتفاع معدل مساهمة الرجال في القطاعات المتبقية للنشاط الاقتصادي على حساب مشاركة النساء. أن أعلى نسبة بين الأنشطة والقطاعات الأخرى في العمل تبلغ حوالي (٣٧%) فيما يخص قطاع أنشطة خدمية أخرى ويتبعه قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة (١٩%).

جدول (٤)

توزيع الأفراد العاملين بعمر (١٥) سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام ٢٠١٣

النشاط الاقتصادي والجنس	الاناث	الذكور	المجموع
١- الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك	٣٠	١٠	١٣
٢- التعدين والمقالع والصناعات التحويلية.	٣	٦	٦
٣- البناء والتشييد.	١	١٨	١٥
٤- السكن والغذاء وأنشطة الخدمات (الإقامة)	صفر	٢	١
٥- النقل والتخزين وأنشطة المعلومات والاتصالات.	١	١١	٩
٦- الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي.	١٢	٢٠	١٩
٧- أنشطة خدمية أخرى.	٥٢	٣٤	٣٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٣ جدول

(١١/١٥) القوى العاملة

ومن جانب آخر يلاحظ من جدول (٥) أن توزيع الأفراد العاملين بأجر وبعمر (١٥) سنة فأكثر حسب حالة العمل (محمي-غير محمي) وتوزيعه على مستوى القطاعات (حكومي-عام أو مختلط-خاص-قطاعات أخرى) أن أعلى نسبة قد تم تسجيلها في القطاع الخاص غير المحمي لكلا الجنسين تصل الى حوالي (٩٩%) مقابل (١%) للقطاع الخاص المحمي التي تشكل أقل نسبة من جانب آخر اعلى نسبة في العمل للرجال كانت قد سجلت في القطاع الخاص غير المحمي بلغت (٩٩%) مقابل (١%) للقطاع الخاص المحمي. أما الأناث فقد سجل القطاع الحكومي أعلى معدلات العمل المحمي إذ يصل الى حوالي (٩٨%) مقابل (٢%) للقطاع الحكومي غير المحمي وهي أقل نسبة.

جدول (٥)

توزيع الافراد العاملين بأجر بعمر (١٥) سنة فأكثر حسب حالة العمل (محمي-غير محمي)

قطاع العمل	اناث		المجموع	رجال		المجموع	كلا الجنسين		المجموع
	محمي	غير محمي		محمي	غير محمي		محمي	غير محمي	
قطاع حكومي	٩٨	٢	١٠٠	٩٧	٣	١٠٠	٩٧	٣	١٠٠
قطاع عام/مختلط	٥٤	٤٦	١٠٠	٣٤	٦٦	١٠٠	٣٧	٦٣	١٠٠
قطاع خاص	٨	٩٢	١٠٠	١	٩٩	١٠٠	١	٩٩	١٠٠
قطاعات أخرى	١٣	٨٨	١٠٠	٢	٩٨	١٠٠	٣	٩٧	١٠٠
المجموع	٩٢	٨	١٠٠	٥٨	٤٢	١٠٠	٦٢	٣٨	١٠٠

المصدر: نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام ٢٠١١

وفيما يخص المحافظات فقد تباينت من حيث النشاط الاقتصادي للأفراد فيها إذ يبلغ أقصاه في بابل والقادسية (٤٩%) ثم النجف وصلاح الدين (٤٨%)، ويبلغ أدناه في دهوك (٣٦%) ونيوى وأربيل (٣٧%) وهو ما يعود الى التباين في نسبة النساء النشيطات اقتصادياً^(١١).

٣- البطالة:

توضح نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) لعام ٢٠١١ الى أن معدل البطالة وصل الى (٨%) في العراق بواقع (٧%) بين الرجال و(١٣%) بين النساء، ونلاحظ ان معدل البطالة بين فئة الشباب (١٥-٢٤) سنة هي الأعلى حيث تصل الى (١٨%) وبواقع (٢٧%) بين الشابات و(١٧%) بين الشباب الذكور يليها (٧%) بين الأفراد الذين أعمارهم (٢٥-٣٤) سنة^(١٢).

ويوضح جدول (٦) معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥) سنة فأكثر على المحافظات وأن أعلى نسبة لمعدل البطالة بين الذكور كان في محافظة ذي قار (٢٨.٢٢%) جاءت بعدها محافظة المثنى (٢٦.٧٨%) مقابل أعلى معدل للبطالة بالنسبة للإناث كان في محافظة ذي قار (٤٦.٩٣%) جاءت بعدها محافظة دهوك بحوالي (٣٩.٧٢%). وفيما يخص أدنى مستوى لمعدلات البطالة لمحافظة العراق فقد كانت محافظة أربيل تمثل أدنى معدل بواقع (٧.٤٩%) للذكور مقابل أدنى معدل للبطالة للإناث في محافظة البصرة بواقع (٢.٠٧%).

جدول (٦)

معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥) سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس لعام ٢٠١٣

المحافظة	ذكر	أنثى	المجموع
نينوى	٢١.٣١	٢٧.٦٩	٢١.٩١
كركوك	١٢.٢٧	١٤.٥٠	١٢.٦٣
ديالى	١٣.٢٧	٢٠.١٢	١٤.٦٢
الانبار	١٤.٣٧	١١.٦٨	١٣.٧٧
بغداد	١٠.١٨	١٧.١٤	١١.٧٧
بابل	١٢.٢٥	١٢.٥٥	١٢.٢٤
كربلاء	١١.٥٦	٢٨.٩٣	١٤.٢٠
واسط	١٢.٤٦	١٣.٥١	١٢.٧١
صلاح الدين	١٩.٨٠	١٠.٨٦	١٨.٠١
النجف	١٣.٢٤	٢٢.٧٧	١٤.٤٨
القادسية	١٤.١٤	١٧.٢١	١٤.٧٨
المثنى	٢٦.٧٨	١١.٢٧	٢٤.٨٩
ذي قار	٢٨.٢٢	٤٦.٩٣	٣٠.٨١
ميسان	١٦.٧٨	١٤.٣٩	١٦.٥٨
البصرة	١٤.٨٩	٢.٠٧	١٥.٥١
دهوك	١٣.٢٩	٣٩.٧٢	١٦.٩١
أربيل	٧.٤٩	٣٦.٠٣	١٣.٢٢
السليمانية	٧.٩١	٢٧.٤١	١١.٨٨
المجموع	١٤.٣٣	١٩.٦٤	١٥.٣٤

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٣ جدول (٢/٩) أ) القوى العاملة.

٤- فجوة النوع الاجتماعي في فرص العمل:

وفقاً للبيانات التي سبق وتطرقنا إليها فيما يخص اتجاهات فرص العمل بين الجنسين

فان الفجوة ما بين الرجال والنساء في المشاركة في النشاط الاقتصادي كبيرة بينهم وهي تزيد عن (٥٠%) وفي عام ٢٠٠٥ انخفضت عن هذا المعدل حيث كانت الفجوة تبلغ (٤٦.٦%)، وتشير البيانات الى أن الفجوة بين الجنسين في مدى مشاركة كل من المرأة والرجل في سوق العمل هي أوسع في الحضر منها في الريف، إذ بلغت الفجوة بين المرأة والرجل (٦٠.٦%)

في الحضر مقابل (٥٧.٧%) في الريف عام ٢٠٠٣ وقد أنخفض المعدل الى (٥٧%) في الحضر مقابل (٥١%) في الريف عام ٢٠١٣.

٤-٤ اتجاهات فرص الصحة للنوع الاجتماعي:

تعد الصحة أحد الأركان الرئيسة للتنمية باعتبارها بعداً طبيعياً وأساسياً في حياة الإنسان، غير أن النظام الصحي في العراق لم يضمن بعد العدالة في الحصول على الخدمات الصحية لجميع السكان وأن أظهر العديد من المؤشرات الصحية في العراق تحسناً ملموساً عن أعوام التسعينات لذا سوف نتطرق الى بعض المؤشرات الصحية الخاصة بأظهار النوع الاجتماعي والتميز بين الجنس.

١- وفيات الاطفال الرضع:

يعد اظهر معدلات وفيات الاطفال الرضع حسب الجنس من الامور المهمة لصانعي السياسات والمهتمين بقضايا التمييز بين الجنس للاطفال فإن هذه النسب والمعدلات حسب الجنس لها دور كبير في الحصول على معرفة دقيقة عن الاوضاع التي يعيشها الطفل وبالأخص عندما يكون هناك تمييز من داخل الاسرة بالتعامل بين الجنسين. كما تعد وفيات الاطفال في المجال الصحي مؤشراً هاماً لقياس التقدم في كافة المجالات الصحية. يلاحظ انخفاض معدل وفيات الاطفال الرضع حيث بلغت (٣٢.٩) وفاة لكل الف ولادة حية عكست نتائج المسح كما هو متوقع أن وفيات الاطفال الرضع الذكور تبدو أكثر من وفيات الاطفال الرضع الإناث حيث بلغت (٣٦) وفاة لكل الف ولادة حية للذكور مقابل (٣٠) للإناث حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (٤-MICS) لسنة ٢٠١١ في حين كانت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لمعدلات وفيات الاطفال الرضع (٣٥) وفاة لكل الف ولادة حية حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (٣-MICS) لسنة ٢٠٠٦ بالمقارنة بين عام ١٩٩٩ وسنة ٢٠١٣ حيث أنخفض المعدل من (١٠١) وفاة لكل ألف ولادة حية الى (٣٢) وفاة لكل ألف ولادة حية.

٢- التدخين:

تزداد نسبة الرجال المدخنين في العراق كثيراً عن نسبة النساء المدخنات في جميع الفئات العمرية وأعلى نسبة للرجال المدخنين بين الأعمار (٣٥-٤٩) سنة وتبلغ (٤٢.٢%) من الرجال وما تلبث أن تنخفض تدريجياً مع التقدم بالسن، ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة النساء المدخنات تبدأ بالارتفاع على عكس الرجال في نفس الفئة العمرية (٣٥-٤٩) سنة (٣.٦%) وتزداد تدريجياً مع التقدم في السن لتصل إلى (١٢.٣%) للرجال في نفس الفئة العمرية وتختلف نسب المدخنين على مستوى الحضر فلاحظ أن هناك فروقات في معدلات المدخنين الرجال والنساء فعلى مستوى الرجال هناك فارق واحد بالمئة بين الرجال على مستوى الحضر والريف ففي الحضر النسبة حوالي (٢٦.٩%) والريف حوالي (٢٥.٩%). أما النساء فهم على عكس الرجال المدخنين فالمدخنات النساء في الريف هن أعلى بفارق (١.٦%) عن اللواتي في الحضر^(١٣).

٤-٥ المساواة بين الجنسين:

تعني المساواة بين الجنسين أن لا يكون هناك تمييز بين الأفراد على أساس الجنس وبصفة خاصة فيما يتعلق في توزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات والحقوق والواجبات إضافة إلى المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع، أفادت (٢٩.٥%) من النساء اللاتي بعمر (١٥-٤٥) سنة بأن الوالدين يميزون بين الذكر والأنثى في التربية ولوحظ أن هذا التمييز يرتفع في الريف ليصل إلى (٣٣.٤%) والتي يعود السبب فيها بالتأكيد إلى ارتفاع معدلات التخلف والعادات والتقاليد وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين. كما لاحظ أن (٤٧.٨%) منهن بأن هناك تمييز لصالح الذكور في الخروج من البيت و(١٨.٥%) في المصروف و(٢٠%) يميزون لصالح الذكور في المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة.

بعض الآراء تذهب إلى أن النساء والرجال غير متساوون بالحقوق والواجبات بسبب أن (٦٠.٤%) منهن يعتقد أن الرجال يتحملون مسؤولية أكبر و(٤٧.٧%) ترى أن الرجال قوامون على النساء بينما (١٩.٢%) من النساء تعتقد بأن القوانين النافذة لا تنصف المرأة. ومن خلال مسح (WISH-١) أمكن التعرف على طبيعة منظور الرجل للمرأة بما يملكه

من معارف وسلوكيات ومواقف تجاهها وذلك عند سؤال الرجال في عمر (١٨) سنة فأكثر حول اعتقادهم بالدور الرئيسي للمرأة كانت أجابة جميع الرجال تقريباً تنحصر في الدور الأسري للمرأة وعند مقارنة الرجل لقدرات المرأة بقدراته نجد أن أكثرية الرجال يرون في أنفسهم تفوقاً في عدة مجالات منها رئاسة الأسرة (٨٢.١%) وتولي المناصب السياسية العليا (٧٨.٢%) ومنهم السياسة الدولية والوطنية (٧٢.٢%)^(١٤)، إلا أنهم يرون أن المرأة أقدر في ادارة شؤون الاسرة الداخلية وتربية الاطفال (٧٠%).

لوحظ أنه لا يوجد أي مجال كان فيه مستوى التمييز لصالح الأناث اعلى من الذكور فقد أشارت مواقف الرجل تجاه توزيع المسؤوليات داخل الأسرة عن نظريته لدور المرأة وهامش الحرية الممنوح لها في اتخاذ القرارات والى النظرة التقليدية للرجل بشأن مسؤوليات المرأة في البيت والتي تتعلق بالجانب الخدمي في الاطعام والتربية يليها المتابعة والتدريس ولا يوجد لها دور في معالجة المشكلات أو توفير الدعم المادي.

٤-٦ مؤشر الفجوة بين الجنسين:

أن تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء يعد من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية البشرية لكن هذه القضية تكتسب خصوصية تبنى على طبيعة المجتمع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي أثرت وتؤثر في صياغة شكل وطبيعة العلاقة الجندرية، ويظهر مؤشر النوع الاجتماعي بوضوح الفجوة في مؤشر التعليم بين الأناث والذكور وما يتعلق بالعمل وتمكين المرأة بفرص العمل والجانب الصحي والمشاركة الاقتصادية.

أسهمت التغيرات التي تلت عام ٢٠٠٣ في تحسين حقوق ومكانة المرأة في المجتمع العراقي وأعطت بعض المواد في دستور ٢٠٠٥ زخماً قوياً لاعادة الاعتبار للمرأة العراقية، ووضعت مسألة التمييز بين الجنسين موضع جدل وحراك سياسى واجتماعى إلا أن ممارسات العقود الماضية مستمرة في التأثير على الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمرأة ولا يزال عدم المساواة فى ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو المظهر السائد والمعبر عن أوضاع ومواقع نصف السكان/ النساء في المجتمع والاقتصاد والحكم، انظر جدول (٧).

جدول (٧)
الفوارق بين الجنسين في العراق

المؤشر	القيمة/ الترتيب
دليل الفوارق بين الجنسين.	القيمة ٠.٥٤٢ الترتيب ١١٧
نسبة وفيات الامهات لكل ١٠٠ ألف ولادة حية.	٧٥
السكان ذوو التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (الفئة العمرية ٢٥ سنة وما فوق)	اناث ٢٢.٠% ذكور ٤٢.٧%
معدل المشاركة في القوى العاملة.	اناث ١٣.٨% ذكور ٦٨.٩%

المصدر: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سابق، ص ١٥٩.

الاستنتاجات:

- ١- نقل مفاهيم السكان والتنمية من الاطار الكلى الضيق والذي يربط النمو السكاني بالنمو الاقتصادي الى الاطار الفردي والانساني والقطاعي الواسع الذي يأخذ في الحسبان كل ديناميكيات السكان (اناث-ذكور) في اطار التنمية المستدامة.
- ٢- التأمين على حرية الانسان (ذكر أو أنثى) وحقه في التنمية وهو حق شامل غير قابل للتصرف أو التجزئة، إذ أنعدام التنمية لا يبرر الانتفاص من حقوق الانسان فلا بد من التنمية لانجاز حقوق الانسان وحقوق الاجيال الحالية والمقبلة وأهمية تطبيق معايير حقوق الانسان على كل جوانب البرامج والسياسات السكانية الحرة والمساواة والحقوق دون التمييز بسبب العنصرية أو اللون أو الجنس.
- ٣- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيعها على تحقيق امكاناتها من خلال التعليم واثاحة فرص العمل للمشاركة في التنمية ومن خلال وضع القوانين والسياسات للقضاء على التمييز بين الجنسين والعنف ضد المرأة.
- ٤- لكل انسان الحق في التعليم ويجب أن يوجه التعليم لتنمية الموارد البشرية خاصة النساء والفتيات وخاصة بعد معرفة مؤشر الفجوة بين الجنسين في العراق من حيث اتجاهات فرص التعليم والتي تشير الى ارتفاع نسبة مشاركة الذكور ولجميع المراحل التعليمية على حساب الاناث وكما في دليل الفوارق بين الجنسين، إذ بلغت نسبة الذكور (٤٢.٧%) مقابل (٢٢%) للاناث لجميع المراحل التعليمية.
- ٥- توصلت الدراسة الى أن الفجوة ما بين الرجال والنساء في المشاركة في النشاط الاقتصادي كبيرة بينهم إذ بلغت (٤٦.٦%) لعام ٢٠١٣ في العراق.
- ٦- وجدنا أن الفجوة بين الجنسين في مدى مشاركة كل من الرجل والمرأة في سوق العمل هي اوسع في الحضر منها في الريف إذ بلغت الفجوة بين المرأة والرجل (٥٧%) في الحضر مقابل (٥١%) في الريف العراقي لعام ٢٠١٣.

٧- وجدت الدراسة أن للمرأة وجهات نظر متعددة فيما يخص الرجال نسبة (٦٠.٤%) منهم يعتقد أن الرجال يتحملون مسؤولية أكبر من المرأة و(٤٧.٧%) ترى أن الرجال قوامون على النساء أما (١٩.٢%) يعتقدون ان القوانين العراقية النافذة غير منصفة للمرأة في العراق.

٨- وجدت الدراسة بأن هناك عدم مساواة بين الجنسين في العراق في ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الرغم من التغيرات التي تلت عام ٢٠٠٣ وكذلك بعض المواد في دستور ٢٠٠٥ التي اعطت زخماً قوياً لاعادة اعتبار المرأة العراقية، إلا أن التمييز بين الجنسين بقي موضع جدل وحراك سياسي اجتماعي مستمر لحد الآن ومؤثر على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في العراق ومعيق للتنمية.

- الهوامش:

(١) الامم المتحدة، منظمة الاسكوا، تقرير النوع الاجتماعي في الاهداف الانمائية للألفية، نيويورك، ٢٠٠٦، ص ١٢.

(٢) الموقع على شبكة الانترنت: منتدى زراعة، النوع الاجتماعي، ٢٠٠٥، ص ١

Powered by VBull in@ Copy right ٢٠١٢, Inc.

(٣) ILO, Inter National Training Center, Gender Briefing An Introduction to the use of gender.

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تقرير بعنوان:

Measuring and Fostering Progress in the Arab Societies. Towards an Integrating of Arab region in the global initiative of measuring, ٢٠٠٥, P.٧٦.

(٥) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، تقويم احصاءات النوع الاجتماعي في العراق، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٩، ص ٣٣.

(٦) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للاعوام ١٩٩٧-٢٠٠٧-٢٠١٣، جدول (١/٥).

(٧) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المرأة والرجل في العراق احصاءات تنموية ٢٠١٢، مديرية مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٢، ص ١٥.

(٨) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (WISH-١) التقرير الفصلي، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء، العراق، ٢٠١٢، ص ١٦ T.

(٩) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للألفية، بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان، نيويورك، ٢٠١٢، ص ١٥٢.

(١٠) المرأة والرجل في العراق ، احصاءات تنموية ٢٠١٢، مصدر سابق، ص ٢٢.

(١١) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سابق، ص ١١١.

(١٢) المرأة والرجل في العراق احصاءات تنموية ٢٠١٢، مصدر سابق، ص ٢٦.

(١٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح الاحوال المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٦، جدول (٩ و ١٥)

(١٤) المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية (WISH ٢٠١١-١)، مصدر سابق، ص ١٥ TI.

Spatial variation of gender in Iraq in the light of the indicators of the Millennium Development Goals

M. D. Lawson Karim Abdul Redha

Abstract:

The concept of gender to the social capital of a society of each country and intended roles, rights and responsibilities of women and men and the relationships between them and also includes a method that determines the characteristics and behaviors and identities and is generally considered the issues of gender issues is critical to achieving sustainable development, where except for gender equality and the availability of equal opportunities and equal participation and interaction in all fields, especially in the areas of education and employment of the main goals of human development adopted by many countries of the world, including Iraq.

That the concepts of gender was and still is one of the most concepts controversial and which has received wide attention in the Arab world, including Iraq and strengthen this attention to gender since ١٩٩٢ when he used the UNDP UN concept of gender as a method and a target for international policy and national promotion of human development.

Also addressed the announcement Begin in ١٩٩٥ and the Platform for Action, adopted at the Fourth World Conference on Women specific issues relating to the roles exchanged between men and women, inequality and the empowerment of women, given that both men and women benefit from social and economic policies unevenly, so necessary to the commitment of governments in collaboration with the NGOs, regional and international formulate strategies, policies, programs and development priorities, and the integration of gender issues in the overall development because it represents the social capital of each society which encouraged many countries in the world and the Arab countries, including Iraq, to issue a national human development reports annual issued by the Ministry of Planning and Development Cooperation in Iraq. These data are published in reports of sex-disaggregated essential to follow the contribution of both sexes, especially women, in the process of comprehensive human development of the state and the achievement of gender balance in the community.